

Document: EB 2018/125/R.3
Agenda: 3(b)
Date: 30 November 2018
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تحديث لانخراط الصندوق في إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Charlotte Salford

نائبة الرئيس المساعدة
دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة
رقم الهاتف: +39 06 5459 2769
البريد الإلكتروني: c.salford@ifad.org

Ashwani K. Muthoo

مدير شعبة الانخراط العالمي والعلاقات متعددة الأطراف
رقم الهاتف: +39 06 5459 2053
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

Shantanu Mathur

مستشار رئيسي
شعبة الانخراط العالمي والعلاقات متعددة الأطراف
رقم الهاتف: +39 06 5459 2515
البريد الإلكتروني: s.mathur@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة
روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للعلم

المحتويات

2	أولا - الغاية
2	ثانيا - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72
2	ثالثا - العمليات الأساسية
3	رابعا - نظام المنسق المقيم
5	خامسا - مجالات الإصلاح الأخرى
6	سادسا - مكاسب الكفاءة
7	سابعا - الاستنتاج

الملحق

القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في 31 مايو/أيار 2018

تحديث لانخراط الصندوق في إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة

أولاً - الغاية

- 1- بعد المناقشات التي أجراها المجلس التنفيذي في الصندوق في سبتمبر/أيلول 2018، تعرض هذه الوثيقة تحديثاً لآخر التطورات ذات الصلة بإصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة. كما أنها توفر للمجلس أيضاً استعراضاً للإجراءات المتخذة، وتلك التي يخطط لها الصندوق لتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إصلاح النظام الإنمائي في المنظومة.
- 2- لا يقصد بهذه الوثيقة أن توفر وصفاً مسهباً لكيفية استجابة الصندوق لجميع مجالات الإصلاح، ولكنها تركز على المقترحات التي تتسم بتبعات فورية على الصندوق. ونظراً لأهميتها لإصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة، يولي هذا التحديث اهتماماً خاصاً لخطة تنفيذ نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه مع مجالات أخرى من الهام تسليط الضوء عليها في هذا المرحلة.

ثانياً - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72

- 3- يحدد القرار A/RES/72/279 بشأن إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 31 مايو/أيار 2018، والوارد في الذيل الأول، ستة مجالات أساسية لتحويل نظام الأمم المتحدة الإنمائي بغية إيصال خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وهي: (1) جيل جديد من الفرق القطرية للأمم المتحدة؛ (2) إعادة تنشيط دور نظام المنسق المقيم؛ (3) تجديد النهج الإقليمي؛ (4) التوجيه الاستراتيجي والإشراف والمساءلة عن النتائج على نطاق المنظومة؛ (5) تمويل النظام الإنمائي للأمم المتحدة؛ (6) متابعة الجهود المبذولة لتغيير وضعية النظام الإنمائي للأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

ثالثاً - العمليات الأساسية

- 4- منذ آخر تحديث عرض على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول، انخرط الصندوق في العديد من المناقشات بشأن إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة، وهي تتضمن: (1) حوار مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومع برنامج الأغذية العالمي، خلال الاجتماع السنوي غير الرسمي المشترك لمجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلسين التنفيذيين لكل من الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي بتاريخ 14 سبتمبر/أيلول؛ (2) مناقشة مع رئيس فريق¹ تغيير وضعية النظام الإنمائي للأمم المتحدة بتاريخ 17 سبتمبر/أيلول؛ (3) تبادل مع مجموعة أئستين في مقر منظمة الأغذية والزراعة بتاريخ 21 سبتمبر/أيلول؛ (4) مناقشات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك انطوت على مشاركة في الحوار التمويلي مع نائب الأمين العام للأمم المتحدة واجتماع مع مجموعة أئستين في 5 نوفمبر/تشرين الثاني. إضافة إلى ذلك، فقد عقد

¹ Robert Piper

اجتماع مع رئيس الفريق² المشترك بين الوكالات المعني بمجموعة³ نتائج ابتكارات الأعمال بشأن إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة في نهاية سبتمبر/أيلول.

5- ويعزز الصندوق من انخراطه في مجموعات العمل المنشأة للنهوض بإصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة، وتسمية ممثلين عن الصندوق كأعضاء في مجموعتي العمل على نطاق المنظومة المعنيتين بعملية الإصلاح. وتضطلع مجموعة النتائج الاستراتيجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بإعداد وثيقة استراتيجية جديدة على نطاق المنظومة، أما الفريق المرجعي في المقر فقد شكل لإعداد التوجهات لجيل جديد من أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. ويتوقع لكل من وثيقة الاستراتيجية الجديدة على نطاق المنظومة والتوجيهات الخاصة بأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة أن تكون جاهزة بحلول مارس/آذار 2019. وإضافة إلى ذلك، فالصندوق مشارك نشط في اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالإدارة، التي تركز على إصلاح الأمم المتحدة وقضايا عمليات الأعمال، بما في ذلك الامتثال للأهداف ذات الصلة بزيادة الكفاءة في المقر وفي الميدان.

6- ويهدف ضمان تنفيذ مقترحات إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة في الوقت المناسب، فقد طور الصندوق مصفوفة للتتبع تحدد الإجراءات المطلوبة من الصندوق، بما في ذلك المواعيد القصوى والأدوار والمسؤوليات. وقد استعرضت لجنة إدارة العمليات هذه المصفوفة وصادقت عليها لجنة الإدارة التنفيذية. ويتم من خلالها تتبع التقدم المحرز بصورة منتظمة على خلفية المخرجات الأساسية.

رابعاً - نظام المنسق المقيم

7- كما ذكر أعلاه، يعد وجود نظام أكثر تمكينا وحيادية وتزويدا بالموارد للمنسق المقيم للأمم المتحدة أحد المكونات الأساسية لإصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة. وفي 14 سبتمبر/أيلول 2018، بعث الأمين العام للأمم المتحدة لجميع المسؤولين عن النظام الإنمائي للأمم المتحدة خطة التنفيذ النهائية للمرحلة الاستهلاكية لتنشيط نظام المنسق المقيم.

8- وتحدد خطة التنفيذ الإجراءات الرامية إلى ضمان أن يكون النظام الجديد للمنسق المقيم قيد التشغيل عام 2019. وتركز هذه الخطة على إيجاد بيئة تفوضية لنظام المنسق المقيم منفصلة عن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال تقدير جميع التدابير الإدارية والقانونية والإشرافية. ويتطلب ذلك إيجاد منصة لتمويل هذا النظام الجديد بالمساهمات، وإعداد توصيف وظيفي جديد للمنسقين المقيمين، وإيجاد مناصب في الأمانة العامة لاستضافة النظام المعاد تنشيطه للمنسق المقيم ومكتب تنسيق عمليات التنمية في الأمم المتحدة، وتصميم تدابير إدارية تقليدية لمكاتب المنسق المقيم في الميدان، وإصدار خطابات تعيين المنسقين المقيمين. وستكون هنالك حاجة لتدابير لزيادة مساهمات تقاسم التكاليف من أعضاء مجموعة التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

² Robert Turner.

³ مجموعة نتائج الابتكارات هي إحدى مجموعات النتائج الاستراتيجية الأربع التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة للنهوض بجدول أعمال الإصلاح. أما المجموعات الأخرى فهي مكرسة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتخطيط الاستراتيجي وإرساء الشراكات الاستراتيجية.

- 9- ويدعم الصندوق النظام الجديد للمنسق المقيم، بما في ذلك تعزيز الفرق القطرية للأمم المتحدة وأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وقد أعد الصندوق مبادئ توجيهية منقحة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، التي تحدد الحاجة لأن يوائم الصندوق برامجه القطرية مع أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وتسمح اللامركزية التنظيمية في الصندوق للمدراء القطريين بالانخراط بصورة استباقية في عمليات فرق الأمم المتحدة القطرية، وأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، ومع المجتمع الإنمائي الأوسع الموجود في كل بلد من البلدان. وأما إعادة المواعمة المخطط لها للهيكل التنظيمي للصندوق في المقر، بما في ذلك من خلال الدمج بين شعبة الانخراط العالمي والعلاقات متعددة الأطراف ومكتب الشراكات وتعبئة الموارد، فهي تهدف إلى ضمان أن يتمكن الصندوق من تنسيق انخراطه في عمليات إصلاح الأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية.
- 10- كذلك تهدف الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات والتنسيق مع الوكالتين الأخرتين في روما لتعزيز اتساق الأمم المتحدة وتحسين الفعالية والكفاءة على المستوى القطري. وتعد الوكالات الثلاث في روما مدخلات مشتركة لإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، وتحدد البلدان التي يمكن إعداد استراتيجيات قطرية مشتركة للوكالات الثلاث فيها في المستقبل القريب. وهناك العديد من المكاتب القطرية للصندوق التي توجد مقراتها في نفس الموقع مع الوكالتين الأخرتين في روما، مما يوفر الفرص لخلق الاتساقات وتحسين التنسيق وتعظيم الكفاءة في الخدمات المؤسسية.
- 11- الصندوق ملتزم بمضاعفة ترتيباته لتقاسم التكاليف، كما تم التأكيد عليه في قرار الجمعية العامة، وذلك بغية ضمان تزويد النظام الجديد للمنسقين المقيمين بالموارد الكافية. وقد تم توفير ما يلزم لتعزيز مخصصات من الميزانية في برنامج عمل الصندوق وميزانيته المقترحة لعام 2019. والصندوق ملتزم بتقديم مساهمته في الوقت الملائم ما أن يوصي المجلس التنفيذي مجلس المحافظين بالمصادقة على ميزانية العام القادم.
- 12- وبما يتماشى مع قرار الجمعية العامة، سيتقاسم المدراء القطريون في الصندوق مع المنسقين المقيمين نتائج برمجة الصندوق على المستوى القطري وذلك للنهوض بصورة أكبر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد طلب من المدراء القطريين مناقشة صيغ الإبلاغ وأطرها الزمنية مع المنسقين المقيمين. وكجزء من الإبلاغ المزدوج للمنسقين المقيمين، فقد أحاط الصندوق علماً بالطلب الموجه لجميع الوكالات التي لديها دور محدد في أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة لإدخال مؤشر للأداء يتعلق بالفرق القطرية للأمم المتحدة في الآليات المؤسسية للتخطيط والتقدير الخاصة بهم. وقد أوكلت إلى شعبة الموارد البشرية في الصندوق مهمة إعداد صيغة وعملية لضمان الإيفاء بذلك ضمن الإطار الزمني المطلوب. وستقرر إدارة الصندوق العملية والصيغة المستخدمة بناءً على المسؤوليات المتنافسة للمدراء القطريين ومدراء البرامج القطرية، بما في ذلك إيصال البرامج القطرية.
- 13- وأخيراً، لا يمكن تقدير تبعات فرض ضريبة تنسيق بنسبة 1 بالمائة على المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم والواردة من أطراف ثالثة إلى الأنشطة المتعلقة بالنظام الإنمائي للأمم المتحدة، إلا عندما تغدو وثيقة التنفيذ المخطط لها من المراقب المالي في الأمم المتحدة متاحة. ويتوقع لهذه الوثيقة أن توفر قدرًا أكبر من الوضوح بشأن التعاريف والمنهجية والتنفيذ الفعلي لهذه الضريبة.

خامسا - مجالات الإصلاح الأخرى

- 14- في حين أن نظام المنسق المقيم يكتسب قدرا كبيرا من الاهتمام من الدول الأعضاء والكيانات المعنية بالنظام الإنمائي للأمم المتحدة، إلا أن التقدم مستمر في سياقات العمل الأخرى ذات الصلة بالنظام الإنمائي للأمم المتحدة. ويستمر الصندوق في رصد التطورات والمساهمة في إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة في عدة مجالات أخرى.
- 15- **تجديد النهج الإقليمي.** يؤكد قرار الجمعية العامة رقم 279/72 مجددا على دور النظام الإنمائي للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي - بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والفرق الإقليمية للنظام الإنمائي للأمم المتحدة - لكنه يدعو لتجديد هذه الهياكل. ويعترف القرار بأن العديد من التحديات الإنمائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تتعدى الحدود القطرية الفردية، وأن هنالك حاجة لنهج جديدة لضمان مواعمة النظام الإنمائي للأمم المتحدة للغرض في مواجهة هذه التحديات.
- 16- وبما يتماشى مع التزامات التجديد الحادي عشر للموارد، يطور الصندوق نهجا ابتكاريا للعمليات القطرية، الهدف منه هو صياغة كيف يمكن للصندوق أن يوفر مساعده الإنمائية للتطرق للأولويات على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي من خلال خلطة من الأدوات الإقراضية وغير الإقراضية. ويتوقع استكمال عمل صياغة هذا النهج الإقليمي عام 2019، وسوف تعرض نتائجه على المجلس التنفيذي.
- 17- وفي هذه الأثناء، يشدد الصندوق من تركيزه الإقليمي من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوفير المنح للبحوث الزراعية وبناء القدرات، وحوار السياسات، والمعرفة والتحليل، والانخراط في اللجان الاقتصادية للأمم المتحدة بشأن كل من خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. كذلك فإنه يعيد تنشيط حوار مع الهيئات الإقليمية وشبه الإقليمية الهامة مثل الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي.
- 18- **الرصد والإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة.** يؤكد قرار الجمعية العامة على الحاجة لتحسين الرصد والتقييم بشأن النتائج على نطاق المنظومة. وبهذا الصدد، وكمثال على ذلك، تعمل الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها على إعداد مؤشرات مشتركة لتقدير نتائج التعاون وبخاصة العمل المشترك على المستوى القطري للإيفاء بأهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، ونظرا للتحديات العديدة التي يواجهها تقدير نتائج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الزراعة والتنمية الريفية، شرعت الوكالات الثلاث بإعداد منهجية لتقدير مساهمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق النتائج الإنمائية. وستكون هذه المنهجية مفيدة لكل من الوكالات الثلاث ولمنظومة الأمم المتحدة الأوسع. وعلاوة على مبادرات الوكالات الثلاث المذكورة آنفا، الصندوق عضو نشط في شبكة التخطيط الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة ومجموعة التقييم فيها. ومن خلال مساهمته النشطة في كلا العمليتين، يسهم الصندوق في تحسين الرصد والتقييم ضمن منظومة الأمم المتحدة من خلال تحري السبل الابتكارية للرصد والتقييم لاقتناص النتائج على مستوى المنظومة.
- 19- **تعزيز الشراكات مع المجلس التنفيذي.** كما أشير إليه في الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التشغيلية في نظام الأمم المتحدة الذي جرى مرة كل أربع سنوات، هنالك حاجة لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة

بأسرها والحد من التكرار وبناء الاتساقات عبر الهيئات الرئاسية لوكالات النظام الإنمائي للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، فقد تمت مناقشة هذه الكيانات للبدء "بالمناقشات الخاصة بتحسين سبل العمل في الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية، بحيث يمكن لها أن توفر المنصة الملائمة للتبادل بشأن القضايا التي تخلف أثرا شاملا".⁴

20- تم الشروع بعقد اجتماعات سنوية مشتركة غير رسمية لمجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلسين التنفيذيين لكل من الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي كوسيلة تتمكن الوكالات الثلاث من خلالها من مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. علاوة على ذلك، تعقد حاليا تبادلات تتسم بقدر أكبر من التواتر والهيكلية بين رؤساء كل من مجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلسين التنفيذيين لكل من الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي.

سادسا - مكاسب الكفاءة

21- من الأهداف الأساسية للإصلاح بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة الإفرادية وللنظام الإنمائي للأمم المتحدة ككل، السعي لتحقيق مكاسب في الكفاءة في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبما يتماشى مع عملية الإصلاح، تهدف مبادرة التميز التشغيلي لإحراز النتائج إلى تحديد الكفاءات مع ضمان أن يكون الصندوق ملائما للغرض وفعالا في إيصال مهمته.

22- وهناك عدد من المبادرات التي يتم تنفيذها حاليا لتحسين الكفاءة المؤسسية للصندوق. وهي تتضمن: (1) لامركزية الموظفين والتفويض بالصلاحيات لعمليات إدارية مختارة للمستوى القطري؛ (2) تعاون أوثق مع المنظمين الأخرين في روما بشأن عمليات الأعمال (مثلا أنشطة التوريد المشتركة في إطار اللجنة رفيعة المستوى لشبكة إدارة التوريد وفريق التوريد المشترك للوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها، والمفاوضات المشتركة لأسعار خطوط الطيران المؤسسية)؛ (3) ترشيد عملية الميزانية؛ (4) تحسين نماذج العمل مع الهيئات الرئاسية؛ (5) التحسن المستمر في منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (6) آليات تمويلية مبتكرة؛ (7) تعزيز إدارة المخاطر؛ (8) تحسين الهيكلية التنظيمية، بما في ذلك إيجاد وحدة للتغيير والإيصال والابتكار. ويتوقع لهذه الوحدة أن تساعد الصندوق في تقاسم المعرفة والترويج للابتكارات في السنوات القادمة.

23- وعلى المستوى القطري، سوف يسهم نموذج العمل المعزز المستند إلى البلدان أيضا في تحسين الكفاءة. وسيحقق ذلك من خلال الشراكات مع الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالتين الأخرتين في روما وغيرهما من الجهات الفاعلة الإنمائية، ومن خلال تيسير المشاركة الأوسع للمدراء القطريين في عمليات الأمم المتحدة. وحاليا، فإن أكثر من 50 بالمائة من المكاتب القطرية للصندوق تتشارك في مقارها إما مع منظمة الأغذية والزراعة أو برنامج الأغذية العالمي، مما يؤدي إلى النهوض بعمليات الأعمال المشتركة وتمكين العمل المشترك وتوليد كفاءات أعظم. وسعيا لتحقيق هدف 50 بالمائة من الأبنية

⁴ الاستجابة الشاملة للأمانة العامة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية.

المشتركة بحلول عام 2021، سيستمر الصندوق في تحديد وإيجاد المواقع المشتركة الجديدة كلما كان ذلك مجدياً، بما في ذلك التقدير المالي لجميع الخيارات المتاحة.

24- الصندوق واعٍ للغاية للحاجة لتحقيق الكفاءات. وأما الإجراءات المذكورة أعلاه فهي مجرد جزء من الإجراءات التي يتم تنفيذها لتحقيق هذه الغاية. ومن الجدير بالملاحظة، أن تحقيق الكفاءات والتعبير عنها بكميات سيتطلب الوقت لتأصيلها بصورة كاملة ضمن العمليات اليومية للصندوق.

سابعا - الاستنتاج

25- يدعم الصندوق إصلاح الأمم المتحدة وهو ملتزم بالنهوض بالمقترحات المفصلة في قرار الجمعية العامة رقم 72/279 بما يتماشى مع مهمته كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، ومؤسسة مالية دولية. وكما كان ذلك ممكناً، سوف يدفع الصندوق بهذه المقترحات قدماً بالتعاون مع الوكالتين الأخرتين في روما. وبالإضافة إلى ذلك، سيستمر الصندوق في المشاركة في الحوار، واتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز اتساق النظام الإنمائي في الأمم المتحدة بأسرها وذلك بغية تحقيق نتائج أفضل.

Seventy-second session
Agenda item 24 (a)

Resolution adopted by the General Assembly on 31 May 2018

[without reference to a Main Committee ([A/72/L.52](#))]

72/279. Repositioning of the United Nations development system in the context of the quadrennial comprehensive policy review of operational activities for development of the United Nations system

The General Assembly,

Reaffirming its resolution [71/243](#) of 21 December 2016 on the quadrennial comprehensive policy review of operational activities for development of the United Nations system and its general guidelines and principles for the United Nations development system, to better position the United Nations operational activities for development to support countries in their efforts to implement the 2030 Agenda for Sustainable Development,⁵

Taking note with appreciation of the reports of the Secretary-General on the quadrennial comprehensive policy review,⁶ and welcoming his efforts on the repositioning of the United Nations development system,

I

A new generation of United Nations country teams

1. *Welcomes* a revitalized, strategic, flexible and results- and action-oriented United Nations Development Assistance Framework as the most important instrument for the planning and implementation of United Nations development activities in each country, in support of the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development,⁵ to be prepared and finalized in full consultation and agreement with national Governments;

2. *Requests* the Secretary-General to lead the efforts of the entities of the United Nations development system to collaboratively implement a new generation of United Nations country teams, with needs-based tailored country presence, to be built on the United Nations Development Assistance Framework and finalized through open and inclusive dialogue between the host Government and the United Nations development system, facilitated by the resident coordinator, to ensure the best configuration of support on the ground, as well as enhanced coordination, transparency, efficiency and impact of United Nations development activities, in accordance with national development policies, plans, priorities and needs;

3. *Also requests* the Secretary-General to work, through the United Nations Sustainable Development Group and in consultation with the Member States concerned, to determine appropriate criteria with regard to the presence and composition of United Nations country teams, based on country development priorities and long-term needs and the approved United Nations Development Assistance Framework, in accordance with the principles of the Charter of the United Nations and United Nations norms and standards;

⁵ Resolution [70/1](#).

⁶ [A/72/124-E/2018/3](#), [A/72/684-E/2018/7](#) and [A/73/63-E/2018/8](#).

4. *Further requests* the Secretary-General, in pursuance of General Assembly resolution [71/243](#), to conduct a review of the configuration, capacity, resource needs, role and development services of multi-country offices, in full consultation with the countries involved, to improve the contribution of the offices to country progress in achieving the 2030 Agenda, to be presented to the Economic and Social Council at the operational activities for development segment of its 2019 session;

5. *Calls upon* the entities of the United Nations development system to strengthen capacities, resources and skill sets to support national Governments in achieving the Sustainable Development Goals and, where relevant, build capacities and expertise across United Nations agencies, funds and programmes to promote progress on those Goals lagging behind, in line with respective mandates and building on comparative advantages, and reducing gaps, overlaps and duplication across entities;

6. *Welcomes* measures by the Secretary-General to advance common business operations, where appropriate, including common back-offices, and with the target of 50 per cent common premises by 2021, to enable joint work and generate greater efficiencies, synergies and coherence, and requests the implementation of those measures in accordance with resolution [71/243](#);

II

Reinvigorating the role of the resident coordinator system

7. *Reaffirms* that the focus of the resident coordinator system should remain sustainable development, with the eradication of poverty in all its forms and dimensions as its overarching objective, consistent with the integrated nature of the 2030 Agenda and in line with the United Nations Development Assistance Framework and national leadership and ownership;

8. *Decides* to create a dedicated, independent, impartial, empowered and sustainable development-focused coordination function for the United Nations development system by separating the functions of the resident coordinator from those of the resident representative of the United Nations Development Programme, drawing on the expertise and assets of all United Nations development system entities, including non-resident agencies;

9. *Requests* the Secretary-General to strengthen the authority and leadership of resident coordinators, as the highest-ranking representatives of the United Nations development system, over United Nations country teams, and system-wide accountability on the ground for implementing the United Nations Development Assistance Framework and supporting countries in their implementation of the 2030 Agenda, through:

(a) Enhanced authority for the resident coordinator to ensure alignment of both agency programmes and inter-agency pooled funding for development with national development needs and priorities, as well as with the United Nations Development Assistance Framework, in consultation with the national Government;

(b) Full mutual and collective performance appraisals to strengthen accountability and impartiality, with resident coordinators appraising the performance of United Nations country team heads and United Nations country team heads informing the performance assessment of resident coordinators;

(c) The establishment of a clear, matrixed, dual reporting model, with United Nations country team members accountable and reporting to

their respective entities on individual mandates, and periodically reporting to the resident coordinator on their individual activities and on their respective contributions to the collective results of the United Nations development system towards the achievement of the 2030 Agenda at the country level, on the basis of the United Nations Development Assistance Framework;

(d) Reporting by the resident coordinator to the Secretary-General and to the host Government on the implementation of the United Nations Development Assistance Framework;

(e) A collectively owned internal dispute resolution mechanism;

10. *Emphasizes* that adequate, predictable and sustainable funding of the resident coordinator system is essential to delivering a coherent, effective, efficient and accountable response in accordance with national needs and priorities, and in this regard decides to provide sufficient funding in line with the report of the Secretary-General,⁷ on an annual basis starting from 1 January 2019, through:

(a) A 1 per cent coordination levy on tightly earmarked third-party⁸ non-core contributions to United Nations development-related activities, to be paid at source;

(b) Doubling the current United Nations Development Group cost-sharing arrangement among United Nations development system entities;

(c) Voluntary, predictable, multi-year contributions to a dedicated trust fund to support the inception period;

11. *Strongly urges* all Member States to contribute to the trust fund, in particular as front-loaded contributions for the inception of the reinvigorated resident coordinator system, and in a timely manner, to ensure necessary, predictable and sustainable funding for the inception period;

12. *Calls upon* all Member States in the relevant governing bodies of all United Nations development system entities to ensure that all entities double their agreed contributions under the current United Nations Development Group cost-sharing arrangement;

13. *Requests* the Secretary-General, in consultation with the United Nations development system entities, to present an implementation plan for the inception of the reinvigorated resident coordinator system, including on the operationalization of its funding arrangements, to the General Assembly, before the end of the seventy-second session;

14. *Emphasizes* the need to ensure full achievement of the efficiency gains envisioned in the report of the Secretary-General⁷ in a timely manner and to redeploy these efficiency gains for development activities, including coordination;

15. *Requests* the Secretary-General to report annually, starting in 2019, to the Economic and Social Council at its operational activities for development segment on the implementation of the reinvigorated resident coordinator system, including its funding, to ensure accountability towards Member States;

16. *Also requests* the Secretary-General to submit for the consideration of the General Assembly, before the end of its seventy-fifth

⁷ [A/72/684-E/2018/7](#).

⁸ The levy would not be charged on local government cost-sharing and cooperation among programme countries.

session, a review with recommendations on the functioning of the reinvigorated resident coordinator system, including its funding arrangement;

17. *Endorses* the transformation of the Development Operations Coordination Office to assume managerial and oversight functions of the resident coordinator system under the leadership of an Assistant Secretary-General and under the collective ownership of the members of the United Nations Sustainable Development Group, as a stand-alone coordination office within the Secretariat, reporting to the Chair of the Group, and requests the Chair to present a comprehensive report on an annual basis, including on the operational, administrative and financing aspects of the activities of the Office, to the Economic and Social Council at its operational activities for development segment;

III

Revamping the regional approach

18. *Reaffirms* the role and functions of the United Nations development system at the regional level, including the regional economic commissions and the regional teams of the United Nations development system, and underlines the need to continue to make them fit for purpose in supporting the implementation of the 2030 Agenda, and to revamp the regional structures, recognizing the specificities of each region and bearing in mind that no one size fits all;

19. *Emphasizes* the need to address gaps and overlaps at the regional level, and endorses a phased approach to revamping the United Nations development system at the regional level, and in this regard requests the Secretary-General:

(a) To implement, as part of the first phase, the proposed measures to optimize functions and enhance collaboration at the regional and subregional levels;

(b) To provide options, on a region-by-region basis, for longer-term reprofiling and restructuring of the regional assets of the United Nations to the Economic and Social Council at the operational activities for development segment of its 2019 session;

IV

Strategic direction, oversight and accountability for system-wide results

20. *Takes note* of the proposal of the Secretary-General on the repositioning of the operational activities for development segment of the Economic and Social Council, and looks forward to the outcome of the ongoing review of the implementation of General Assembly resolution [68/1](#) of 20 September 2013;

21. *Also takes note* of the proposal of the Secretary-General to gradually merge the New York-based Executive Boards of funds and programmes, and urges Member States to continue making practical changes to further enhance the working methods of the Boards with the aim of improving the efficiency, transparency and quality of governance structures, including through deciding on ways to improve the functions of the joint meeting of the Boards;

22. *Stresses* the need to improve monitoring and reporting on system-wide results, and in this regard welcomes the strengthening of

independent system-wide evaluation measures by the Secretary-General, including improving existing capacities;

23. *Welcomes* the decision by the Secretary-General to brief the Economic and Social Council in his capacity as Chair of the United Nations System Chief Executives Board for Coordination, to ensure full transparency in the activities of the Board and improve its effective interaction with, and its responsiveness to, the Member States;

V

Funding the United Nations development system

24. *Recognizes* that significantly improving its voluntary and grant-based funding is vital to the successful repositioning of the United Nations development system, as well as to the strengthening of its multilateral nature, with the aim of better supporting countries in their efforts to implement the 2030 Agenda in line with national needs and priorities in a coherent and integrated manner;

25. *Welcomes* the call by the Secretary-General for a funding compact as a critical tool to maximize the investments of Member States in the United Nations development system and the system's transparency and accountability for system-wide actions and results, and, recognizing the need to address the imbalance between core and non-core resources, takes note of the proposals of the Secretary-General to bring core resources to a level of at least 30 per cent in the next five years and double both inter-agency pooled funds to a total of 3.4 billion United States dollars and entity-specific thematic funds to a total of 800 million dollars by 2023;

26. *Also welcomes* the proposal of the Secretary-General to establish a dedicated coordination fund, and in this regard invites Member States to provide voluntary contributions in the amount of 35 million dollars to the resident coordinator system, in support of system-wide activities on the ground associated with the implementation of the United Nations Development Assistance Framework;

27. *Invites* Member States to contribute, on a voluntary basis, to the capitalization of the Joint Fund for the 2030 Agenda for Sustainable Development at 290 million dollars per annum;

28. *Welcomes* the commitment of the Secretary-General to repositioning the United Nations development system in accordance with calls by Member States set out in resolution [71/243](#) and in the present resolution, recognizes that that commitment to reform is an essential component of a funding compact, and therefore requests the United Nations development system, as the starting point for its commitment to the funding compact:

(a) To provide annual reporting on system-wide support to the Sustainable Development Goals and present aggregated information on system-wide results by 2021;

(b) To comply with the highest international transparency standards to enhance transparency and access to financial information in all United Nations development system entities;

(c) To undergo independent system-wide evaluations of results achieved, at the global, regional and country levels;

(d) To comply with existing full-cost recovery policies and further harmonize cost recovery by individual United Nations development system entities through differentiated approaches;

- (e) To allocate, where applicable, at least 15 per cent of non-core resources for development to joint activities;
- (f) To enhance the visibility of Member State contributions to core resources and pooled funds, and related results;
- (g) To achieve efficiency gains as envisioned by the Secretary-General in his report;⁷
- (h) To achieve common results at the country level;

29. *Also welcomes* the proposal of the Secretary-General to launch a funding dialogue in 2018 with a view to finalizing a funding compact in the form of a commitment between the United Nations development system and Member States, and requests the Secretary-General to report on the outcome of the funding dialogue at the operational activities for development segment of the 2019 session of the Economic and Social Council, noting that the funding compact relates to voluntary funding of the United Nations development system, as well as to other contributions;

VI

Following up on the repositioning efforts of the United Nations development system at the global, regional and country levels

30. *Requests* the heads of the entities of the United Nations development system, under the leadership of the Secretary-General, to submit to the Economic and Social Council at the operational activities for development segment of its 2019 session, for consideration by Member States, a system-wide strategic document, in the light of the present resolution and in line with resolution [71/243](#), and to ensure that it is specific, concrete and targeted in addressing gaps and overlaps;

31. *Reaffirms* the role of the Department of Economic and Social Affairs of the Secretariat, and looks forward to the update by the Secretary-General to the Member States on the alignment of the Department with the 2030 Agenda, in accordance with General Assembly resolution [70/299](#) of 29 July 2016;

32. *Requests* the Secretary-General to ensure an effective and efficient transition to a repositioned United Nations development system, in particular to a reinvigorated resident coordinator system, including by giving due consideration to the role of a responsive United Nations Development Programme as the support platform of the United Nations development system providing an integrator function in support of countries in their efforts to implement the 2030 Agenda;

33. *Also requests* the Secretary-General to report to the Economic and Social Council on progress made in the implementation of the mandates contained in the present resolution and the mandates contained in resolution [71/243](#), as part of his annual reporting to the Council at the operational activities for development segment of its 2019 session, and to the General Assembly at its seventy-fourth session for further consideration by the Assembly and to inform the next cycle of the quadrennial comprehensive policy review to be launched in 2020.

*91st plenary meeting
31 May 2018*